١i١١١

2188





الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

في 1٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨

لعد لا

في ١٨ حشفان ٥٧٦٩

الصفحة

٦٢

2\@٢g المحتويات

قانون التنفيذ(تعديل رقم ٢٩) لسنة ٥٧٦٩-٢٠٠٨ تعديلات غير مباشرة:

قانون جباية الضرائب- رقم ٧

قانون العقاقير الخطرة(نص موحد) لسنة ٥٧٣٣-١٩٧٣- رقم ١٠ قانون تعويض مصابي حوادث الطرق لسنة ٥٧٣٥-١٩٧٥-رقم ٢٢ قانون الافلاس(نص جديد) لسنة ٥٧٤٠-١٩٨٠-رقم ٦

قانون الشيكات بلا رصيد لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١-رقم ٨

قانون المحاكم(نص موحد) لسنة ٥٧٤٤-١٩٨١- رقم ٥٦

قانون المساعدة القضائية بين الدول لسنة ٥٧٥٨-١٩٩٨-رقم ٦ قانون مكافحة المنظمات الاجرامية لسنة ٥٧٦٣-٢٠٠٣-رقم ا قانون حظر تمويل الارهاب لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥- رقم ٢

قانون مصادرة أرباح النشر المتعلق بالجرائم لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥



قانون التنفيذ(تعديل رقم ٢٩) لسنة ٥٧٦٩ -٢٠٠٨·

المادة ١-في قانون التنفيذ لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧'(فيما يلي- القانون الأصلي)-

(١) (أ) بدلا من عبارة رئيس دائرة التنفيذ" حيثما وردت يحل "مسجل دائرة التنفيذ".

(ب) بدلا من عبارة "لرئيس دائرة التنفيذ" حيثما وردت يحل "لمسجل دائرة التنفيذ".

(ج) بدلا من عبارة "أن رئيس دائرة التنفيذ" حيثما وردت يحل "أن مسجل دائرة التنفيذ".

(د) بدلا من عبارة "ورئيس دائرة التنفيذ" حيثما وردت يحل "ومسجل دائرة التنفيذ".

(ه) بدلا من "من رئيس دائرة التنفيذ" حيثما وردت يحل "من مسجل دائرة التنفيذ".

(٢) (أ) بدلا من عبارة "مأمور تنفيذ" حيثما وردت يحل "مدير

> دائرة التنفيذ".

(ب) بدلا من عبارة "مأموري تنفيذ" حيثما وردت يحل "مديري دائرة التنفيذ".

(ج) بدلا من عبارة "لمأمور تنفيذ" حيثما وردت يحل "لمدير دائرة التنفيذ".

(د) بدلا من عبارة "ومأمور تنفيذ" حيثما وردت يحل 'ومدير دائرة التنفيذ".

(ه) بدلا من عبارة "ومأمور التنفيذ" حيثما وردت يحل "ومدير دائرة التنفيذ".

(و) بدلا من "مأمور التنفيذ" حيثما ورد يحل "مدير دائرة التنفيذ".

+ اقرته الكنيست في 1 حشفان ٥٧٦٩(٢٠٠٨/١١/٤) ١ ك . ق . سنة ٥٧٢٧ ص ١٨٢

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

استبدال اصطلاحات

تت

م

٦٢

٦٣



تعديل المادة ١

استبدال المادة ٢

المادة ٢- في نهاية المادة ١ من القانون الأصلي يحل: "التبليغ التام"- كل مما يلي:

(١) التبليغ باحدى الطرق المبينة في الباب الأول والثاني والثالث من الفصل ٣٢ من نظام اصول المحاكمات، باستثناء التبليغ بالطرق المبينة في المواد ٤٧٥(٤) و-(٥)، ٤٨٠، ٤٨٢ و-٤٨٩ من نفس النظام.

.(١)(i)٢) التبليغ في سياق حجز المنقولات بموجب المادة ٢١) "قانون الحكم بالفائدة وفروق الارتباط"- قانون الحكم بالفائدة وفروق الارتباط لسنة ٥٧٢١-١٩٦١.

تجام اجلر المحاكمات"- نظام اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ٥٧٤٤-

المادة ٣- تستبدل المادة ٢ من القانون الأصلي بما يلي:

دوائر المادة ٢-(أ) لوزير العدل أن يصدر مرسوما بمصادقة لجنة

التنفيذ اه ا٠ ه ا٠ ١ء

الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست يقضي بانشاء دوائر

تنفيذ وتحديد مقارها تضم مسجلين ومديرين وذلك في كل لواء من الألوية وبعدد لا يقل عن دائرة واحدة في كل لواء.

(ب) اذا لم تكن في محكمة الصلح دائرة تنفيذ امكن أن تقدم لها الطلبات والمستندات التي تقدم الى دائرة التنفيذ كما يمكن تلقي المعلومات منها عن ملفات واجراءات التنفيذ.

(ج) يراد "باللواء" في هذه المادة لواء حسب مناطق اختصاص المحاكم المركزية التي أقرها وزير العدل بموجب اجإةإ" من قانون المحاكم(نص موحد) لسنة ٥٧٤٤-

٢ ك .ق . سنة ٥٧٢١ ص ٣٠٦ ٣ م.أ.سنة٥٧٤٤ ص ١١٢٨

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعيينه.



المادة ٤- تستبدل المادة 2 من القانون الأصلي بما يلي:

مسجلو المادة ٣-(ا) يجوز لوزير العدل بموافقة رئيس المحكمة العليا

رمى: تعيين مسجلين لدائرة التنفيذ من بين مسجلي محكمة الصلح

والمشرف على أن يمارس الشخص المعين هذه المهمة فقط خلال مدة

عليهم

(ب) يعين وزير العدل بموافقة رئيس المحكمة العليا أحد قضاة محكمة الصلح، بعد موافقته، مشرفا على مسجلي دوائر التنفيذ يكون مسؤولا عن عموم مسجلي دوائر التنفيذ.

(ج) يعتبر المشرف على مسجلي دوائر التنفيذ من حيث راتبه وتقاعده ودرجته وشروط عمله بمثابة رئيس محكمة صلح وتكون مدة ولايته كمشرف على دوائر التنفيذ سبع سنوات غير قابلة للتمديد.

(د) تنشر التعيينات بموجب هذه المادة في الوقائع الاسرائيلية".

المادة ٥- في المادة ٤ من القانون الأصلي-

(ا) بدلا من عنوان المادة يحل "مدير دوائر التنفيذ ومدير جهاز التنفيذ".

(ا) يشار الى ما ورد فيها بالحرف "()" ويحل بعده ما يلي:

"(ب) يعين وزير العدل مديرا لجهاز التنفيذ يكون مسؤولا أمامه عن جهاز التنفيذ وعن تطبيق الاصول الادارية في دوائر التنفيذ وتخول له كافة الصلاحيات المخولة لمدير دائرة التنفيذ وينشر تعيينه في الوقائع الاسرائيلية".

المادة ٦- في المادة 4أ من القانون الأصلي-

(ا) بدلا من عنوان المادة يحل "منح صلاحيات النظر في الطلبات".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

استبدال المادة ٣

تعديل المادة ٤

تعديل المادة ٤أ

٦٤



(؟) في الفقرة(ا)، بدلا من "طلبات المحكوم له" يحل "الطلبات المقدمة"، وبدلا من "أو لنائبه أو لمن يحل محله لدى تغيبه" يحل "أو لنائبه أو لمن يحل محله لدى تغيبه وكذلك لموظف في جهاز التنفيذ مجاز بالمحاماة وله خبرة ثلاث سنوات على الأقل أو لموظف في جهاز التنفيذ ذي أقدمية خمس سنوات على

. الاقل وخبرة خمس سنوات على الأقل في مجال التنفيذ، ممن حصلوا على تصديق بذلك من مدير جهاز التنفيذ".

(٣) بعد الفقرة(ب) يحل:

"(ج) صلاحية النظر والبت في الطلبات المبينة في المرسوم الصادر بموجب هذه المادة لا تحال ولا تنقل ولا تفرض على شخص أخر".

المادة ٧- في المادة ٥(ا) من القانون الأصلي، بدلا من "مدير المحاكم" يحل وثي "مدير جهاز التنفيذ".

المادة ٨- في المادة ٩ج من القانون الأصلي، بدلا من "مدير المحاكم" يحل زوج

"مدير جهاز التنفيذ". °ج

٦٥

تعديل المادة وز

المادة ٩- في المادة eز من القانون الأصلي- (1) بعد الفقرة(ا) يحل:

"(/١) (ا) يجوز للجنة التصديقات الزام صاحب التصديق بدفع مصروفات الاجراءات بعد اتاحة فرصة له للادلاء بادعاءاته بهذا الخصوص اذا وجدت أن الشكوى ضده كانت صادقة.

(٣) يجوز للجنة التصديقات أن تعيد النظر في قرارها الزام صاحب التصديق بدفع المصروفات اذا صدر بغيابه واقتنعت بأنه تخلف عن الحضور لأسباب خارجة عن ارادته.

("٣) يمكن تنفيذ قرار لجنة التصديقات الصادر بموجب هذه الفقرة في دائرة التنفيذ وكأنه حكم صادر عن محكمة.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(أ/2) لدى النظر في الشكوى تخول لجنة التصديقات الصلاحيات ر المخولة للجنة تحقيق بموجب المواد ٩ لغاية ١ا من

قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩-١٩٦٨، عدا المادتين ا ٩(١)(٤)، و-١ا(»)"٠ ا

(٣) في الفقرة(ب)، بدلا من "لمدير المحاكم" يحل "لمدير جهاز التنفيذ".

المادة ١٠- في المادة ٦ من القانون الأصلي-

(ا) يشار الى ما ورد فيها بالحرف(ً) وتحذف منها عبارة "ما يعرفه من".

(٢) بعد الفقرة(ا) يحل:

"(ب) لا يقدم طلب بتنفيذ الحكم المذكور في الفقرة(ً) الا بعد مضي الموعد المحدد فيه لتنفيذه واذا لم يحدد هذا ا الموعد فبعد مضي ٠ا يوما على تاريخ صدور ا الحكم واذا صدر الحكم بغياب المحكوم عليه وكلف } المحكوم له أو محاميه بتبليغه للمحكوم عليه يبدأ أ حساب الثلاثين يوما من تاريخ التبليغ. {

(ج) على الرغم مما ورد في الفقرة(ب) يجوز للمحكوم أ له تقديم طلب تنفيذ حكم النفقة قبل مضي ،ا يوما على تاريخ صدوره أو على تاريخ تبليغه للمحكوم عليه وفق نفس الفقرة غير أنه اذا نص الحكم على موعد لتنفيذه فبعد مضي هذا الموعد.

(د) (ا) يقدم وزير الداخلية بناء على طلب دائرة التنفيذ تفاصيل عن هوية المذكورين في الذيل الأول (في هذه المادة- التفاصيل الخاضعة للتوثيق) حسب ورودها في سجل السكان وتسري على تقديم المعلومات بموجب هذا البند الأحكام المتعلقة بحماية المعلومات بموجب قانون حماية

الخصوصيات لسنة ٥٧٤١- ٩٨١ ١·

٤ ك .ق . سنة ٥٧٢٩ ص ٥٢ ه ك . ق .سنة ٧٤١ ص ٢٢٠

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٦

٦٦ 

٦٧

تعديل المادة ٧

(٢) لا يقبل طلب ضد المحكوم عليه الذي وردت تفاصيله في سجل السكان اذا كانت التفاصيل الخاضعة للتوثيق والتي أوردها المحكوم له لا تتفق والتفاصيل المسجلة عنه في سجل السكان.

(٣) يجوز لوزير العدل بموافقة وزير الداخلية وبمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست تغيير الذيل الأول واصدار تعليمات بشأن تنفيذ هذه المادة بما في ذلك ,طريقة ارسال المعلومات من دائرة تسجيل السكان".

م

المادة ١١-في المادة٧ من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا/ا)، بعد عبارة "اشعار للمحكوم عليه" يحل "بلغة بسيطة واضحة"، وبدلا من "ويتعرض للحبس" يحل "ويمكن طلب معلومات عنه بدون موافقته من قائمة الجهات أو فرض قيود عليه وفق الفصل السادس/ا أو أتخاذ اجراءات لجلبه وحبسه بموجب الفصل السابع/ا؟ ويجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست اصدار تعليمات بشأن المعلومات الاضافية التي تدرج في الانذار".

(؟) في الفقرة(ب)، بدلا من "نظام اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ٥٧٤٤- ٩٨٤ 1(فيما يلي- نظام اصول المحاكمات)" يحل "نظام اصول المحاكمات".

٠ (٣) في الفقرة(ج)، بدلا من "لا تتخذ ضد المحكوم عليه" يحل "لا يأمر مسجل دائرة التنفيذ بموافاته بمعلومات بموجب

المادة ب(ا/٢) و-(أ/٣) ولا تفرض قيود ضد المحكوم عليه بموجب الفصل السادس/ا أو"، وبدلا من "رئيس" يحل "مسجل" وتحذف النهاية المبتدئة بعبارة "ويراد بالتبليغ التام".

(4) بعد الفقرة(ج) يحل:

"(ج/1) اذا قدم المحكوم لمليه طلبا في ملف التنفيذ الذي فتح ضده اعتبر كمن أبلغ بالانذار تبليغا تاما بتاريخ تقديم الطلب المذكور الا اذا أمر مسجل دائرة التنفيذ بالعمل خلاف ذلك".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨) )



(°) في الفقرة(د)، بدلا من 'بمقتضى الفقرة(ج)' يحل "تبليغا تاما" وبدلا من كلمة "قانونا" يحل "تبليغا تاما".

المادة ١٢- في المادة ٧أ من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(أ)(2)، بدلا من "بأمواله ومصادر دخله" يحل "بعنوانه وأمواله ومقدار دخله ومصادره"، وبعد عبارة "في قانون الصرافة(الترخيص) لسنة ٥٧٤١-١٩٨١" يحل "(في هذا القانون- الهيئة البنكية) وعلى تقديم المعلومات والمستندات عن حالته الاقتصادية وسفراته الى الخارج ومرات دخوله الى اسرائيل وديونه ومصروفاته، الموجودة لدى احدى الجهات المبينة في الحقل أ من القسم الأول للذيل الثاني والتي يمكن الحصول منها على المعلومات والمستندات المذكورة وفقا لما ورد ازاءها في الحقل ب".

(ا) في الفقرة(و)، بعد عبارة "بالأقساط المقررة" يحل "فعليه ابلاغ ذلك كتابة بالسرعة الممكنة حسب ظروف الحال الى مسجل دائرة التنفيذ بشرط أن لا يكون التغيير تغييرا طفيفا"، وبدلا من "جاز له" يحل "ويجوز له".

المادة ١٣- في المادة اب من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(أ)، بدلا من "اية جهة لديها" يحل "اية جهة من الجهات الواردة في المادة i٧(١)(٢) ولديها"، وبدلا من "أموال المحكوم عليه ومصادر دخله" يحل "المحكوم عليه المذكور في نفس المادة".

(٢) بعد الفقرة(ا) يحل:

"(/١) اذا اتضح لمدير دائرة التنفيذ أو لمسجل دائرة التنفيذ أن عنوان المحكوم عليه الوارد في ملف دائرة التنفيذ ليس عنوانه الصحيح جاز له بمبادرته أو بناء على طلب وبدون سند تنازل عن السرية، أن يأمر الجهات المبينة في الذيل الثالث بموافاته بعنوان المحكوم عليه عدا عنوانه المحظور اعطاؤه لأسباب تتعلق بحمايته

تعديل المادة ٧/

تعديل المادة لاب



كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٦٨



٦٩

كما ورد في الذيل الرابع، وعلى مدير دائرة التنفيذ تزويد المحكوم له بالمعلومات المتعلقة بعنوان المحكوم عليه والتي قدمت له أو لمسجل دائرة التنفيذ على النحو المذكور.

(/٢) يجوز لمدير دائرة التنفيذ بمبادرته أو بناء على طلب أن يأمر كل جهة من الجهات المبينة في الحقل أ من القسم الأول من الذيل الثاني بموافاته بما لديها من معلومات عن المحكوم عليه وفق ما ورد ازاءها في الحقل ب حتى بدون سند تنازل عن السرية بشرط أن يكون المحكوم عليه موسرا متهربا من دفع ديونه أو أن يعتبر كذلك بموجب المواد لاج، ٦٧(د)، ٦٩ي أ(د)، أو ٦٩يج(د) ومضى ° يوما على تاريخ تبليغه بالانذار تبليغا تاما.

(/٣) اذا أمر مسجل دائرة التنفيذ الجهات المذكورة في الفقرة(ا/٢) بموافاته بمعلومات عن مبلغ مصروفات المحكوم عليه جاز له من أجل استيضاح اقتدار المحكوم عليه في اطار التحقيق عن اقتداره ولأسباب يجري تدوينها وبعد مراعاة ما يتعلق بذلك من مساس بالخصوصيات أن يأمر الجهة المبينة في الحقل أ من القسم الثاني من الذيل الثاني بموافاته بالمعلومات الواردة ازاءها في الحقل ب اذا اقتنع بأن ما قرم له من معلومات عن مبلغ مصروفات المحكوم عليه ليس كافيا لتقدير قدرته الاقتصادية على تسديد الدين وبأن المعلومات الاضافية ضرورية لذلك.

(/٤) لا يصدر أمر بموجب الفقرة(/2) أو(ا/٣) الا بعد ارسال انذار خطي بالبريد الى المحكوم عليه وبعد مرور سبعة أيام على تاريخ تبليغه اياه، يذكر فيه أن مسجل دائرة التنفيذ ينوي اصدار أمر الى بعض الجهات المبينة في الذيل الثاني بموافاته بمعلومات عنه وأن الأمر سوف يدخل حيز التنفيذ بعد سبعة أيام من تاريخ تبليغ الانذار ما لم يسدد الدين أو يصدر قرار أخر من مسجل دائرة التنفيذ وعلى الرغم مما ورد في هذه الفقرة لا يرسل الانذار الى المحكوم عليه اذا سبق أن أرسل له انذار في نفس الملف وفق هذا الفقرة.

(i/ه) يمكن الحصول على معلومات عن المحكوم عليه بأية طريقة كانت وحتى بالاتصال بين الحواسيب".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١ ا



(٣) في الفقرة(ج)، بدلا من "الفقرة(ا)" يحل "الفقرات(ا) لغاية(ا/٣)"، وبدلا من "رئيس دائرة التنفيذ" يحل "مسجل دائرة التنفيذ خلال المدة التي حددها وزير العدل".

(؟) في الفقرة(د)، بعد عبارة "للمحكوم عليه مالا" يحل "أو مصدر دخل" وبعد عبارة "بهذا المال" يحل "أو بمصدر الدخل".

(ه) بعد الفقرة(د) يحل:

"(د/1) على الرغم مما ورد في الفقرات(ا) لغاية(ا/٣) و-(د)، يجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست أن يقرر احالة نوع معين من المعلومات عن أموال المحكوم عليه التي يمكن استيفاء الدين منها الى المحكوم له مباشرة بناء على طلبه من خلال المحافظة على سرية المعلومات ومراعاة ضرورة حماية خصوصيات المحكوم عليه".

(٦) في الفقرة(ه)، بدلا هن "عن أموال المحكوم عليه ومصادر دخنه" يحل "عن المحكوم عليه".

(لا) بعد الفقرة(ه) يحل:

"(و) اذا قدمت جهة من الجهات المبينة في الذيل الثاني أو في الذيل الثالث معلومات عن المحكوم عليه بموجب هذه المادة وتحققت في هذه الجهة الشروط المقررة في الفقرة(ز) فيدفع لهذه الجهة مبلغ حسب أحكام نفس الفقرة.

(ز) يجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست أن يقرر-

(ا) الشروط التي يستحق فيها مبلغ للجهة المذكورة في الفقرة(و) ومقدار هذا المبلغ كما يجوز له اقرار شروط الاستحقاق المبينة فيما يلى:

(أ) استلام عدد أدنى من أوامر تقديم المعلومات خلال الفترة التي يحددها.

(ب) تفعيل منظومة محوسبة بما فيها استلام الأوامر وارسال الردود.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠)

٧٠

اضافة

المادة لاب/ا

(ا) كيفية دفع المبلغ وطرق جبايته بما في ذلك بطريق التقاص حسب مدلوله في المادة ٥٣ من قانون العقود(القسم العام) لسنة ٥٧٣٣- ١٩٧٣.

(؟) تعليمات بشأن تقديم المعلومات عن المحكوم عليهم بموجب هذه المادة ومن ضمن ذلك طريقة تقديم المعلومات واستعمالها تدريجيا وطريقة معالجتها والوصول اليها وحيازتها وحمايتها ومدد حفظها وشطبها وحق المحكوم عليه في الاطلاع على المعلومات الخاصة به وطريقة تصويب المعلومات الخاطئة وشطب المعلومات وذلك كله بمراعاة ضرورة حماية خصوصيات المحكوم عليه.

() الرسوم المستوفاة عن طلبات الحصول على المعلومات بمقتضى هذه المادة.

(ه) (أ) الجهات وأنواع المعلومات الاضافية التي تدرج في الذيل الثاني.

(ب) الجهات الاضافية التي تدرج في الذيل الثالث. (ج) العناوين الاضافية التي تدرج في الذيل الرابع.

(ح) يمكن اصدار الأنظمة بموجب الفقرة(ز)(ا) و-(ا) بصورة تدريجية.

(ط) تسري أحكام المادة ٩(ب) على المبالغ والرسوم الواردة في هذه المادة".

المادة ٤ا-بعد المادة اب من القانون الأصلي يحل:

المادة اب/ا- تقديم المعلومات بحسن نية بناء على أمر صادر من مسجل دائرة التنفيذ بموجب المادة اب لا يعتبر اخلالا بواجب كتمان الأسرار والاخلاص أو بأي واجب أخر وارد في تشريع أو عقد، وكل من قدم معلومات حسب الوجه المذكور لا يتحمل مسؤولية مدنية أو انضباطية بسبب مجرد

تقديمها".

"اعفاء

من المسؤولية عن تقديم المعلومات

٧١

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ١٥- في المادة ٧ج من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا)، بدلا من "اجراءات الجلب والحبس" يحل "اجراءات تقديم المعلومات عن المحكوم عليه بدون موافقته وفرض القيود بموجب الفصل السادس/ا واجراءات الجلب".

(ا) في الفقرة(ب)، بدلا من "اجراءات الجلب والحبس بموجب الفصل السابع/٢ "يحل "الاجراءات المذكورة في الفقرة(1)".

المادة ١٦- في المادة ٨(د) من القانون الأصلي، بعد عبارة "بموجب المواد" يحل "٧ب(/٢) و-(/٣)"، وبعد "٦١ لغاية ٦٤" يحل"٦٦أ" وفي نهايتها يحل "ولا تتخذ الدائرة اجراءات بناء على طلب المحكوم له فقط الا بعد تبليغ انذار للمحكوم عليه ومرور الموعد المحدد فيه".

المادة ١٧- في المادة 1٩(ج) من القانون الأصلي، يحذف المستهل لغاية عبارة "عن محكمة صلح و".

المادة ١٨- بعد المادة ٢٠ من القانون الأصلي يحل:

"الفصل الأول/1: التنفيذ في مسار مختصر- حكم مؤقت

تعديل المادة ٧ج

تعديل المادة ٨

تعديل المادة ١٩

اضافة الفصل الأول/1

المادة ٢٠أ- تسري أحكام هذا الفصل على طلبات تنفيذ الالتزام بمسار مختصر التي تقدم من تاريخ ١ا آب ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٨/١) لغاية ١ آب ٥٧٧١(٢٠١١/٨/١).

المادة ٢٠ب-() طلبات تنفيذ حكم مالي أو أي التزام مالي أخر مما يمكن تنفيذه قانونا كحكم صادر عن محكمة دون أن يتجاوز

٠٠٠٠' شيكل جديد، عدا حكم النفقة وعدا طلبات تنفيذ الرهن الحيازي او العقاري، يمكن تنفيذها بمسار مختصر بموجب أحكام هذا الفصل(في هذا القانون- التزام يمكن تنفيذه بمسار مختصر).

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا) لا يمكن تنفيذ الالتزام بمسار مختصر اذا صدر بحق المحكوم عليه أمر بتوحيد ملفات وفق الفصل السابع/٣.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

سريان

الالتزام الذي يمكن تنفيذه بمسار مختصر

٧٢

(ج) اذا قدم طلب بالتنفيذ بموجب هذا الفصل وادعى المحكوم عليه بأنه سدد الدين بموجب المادة ١٩ او أعلن بأنه مدين معسر حسب أحكام المادة ٦٩ج أو صدر بحقه أمر بتوحيد ملفات وفق الفصل السابع/ا، وجب ابلاغ المحكوم له اشعارا بأن الملف سوف يحال للتنفيذ بمسار عادي خلال ٢٠ يوما من تاريخ تبليغ الاشعار الا اذا أبلغ عن رغبته في

حفظ الملف، فاذا تخلف المحكوم له عن ابلاغ ذلك لدائرة التنفيذ خلال نفس الموعد يحال الملف الى مسار عادي أما اذا أبلغ عن رغبته في حفظ الملف فعلى مدير دائرة التنفيذ العمل وفقا لذلك.

المادة ٠اج- تسري أحكام هذا القانون، عدا أحكام الفصول الثالث، الخامس، السادس، السادس/ا، السابع/ا، السابع/ا، السابع/؟ و-السابع/4 لى الاجراءات المتخذة بموجب هذا الفصل بالتغييرات المقتضاة.

المادة ٢٠د- لدى تقديم طلب بتنفيذ الالتزام الذي يمكن تنفيذه بمسار مختصر يجوز للمحكوم له أن يختار تنفيذه بمسار مختصر بموجب أحكام هذا الفصل.

المادة ٢٠ه-() اذا اختار المحكوم له تنفيذ الالتزام بمسار مختصر وفق المادة ٢٠د فمن حقه أن تتخذ الاجراءات التالية فقط:

(١) القاء الحجز على نقود المحكوم عليه وعلى حقوقه في استلام النقود الموجودة لدى فريق ثالث.

(2) حجز مركبة المحكوم عليه.

(ب) على مسجل دائرة التنفيذ اتخاذ الاجراءات المذكورة في الفقرة(أ) حسب المعلومات التي تبلغه عن المحكوم عليه بموجب المادة اب أو التي تبلغه من المحكوم

(ج) على الرغم مما ورد في الفقرة(ب) ودون الانتقاص من واجب مسجل دائرة التنفيذ المنصوص عليه في

تطبيق أحكام القانون

طلب التنفيذ بمسار مختصر

الاجراءات في

المسار

المختصر

٧٣

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



نفس الفقرة، يجوز للمحكوم له أن يطلب اتخاذ الاجراءات قبل وصول المعلومات عن المحكوم عليه بشرط أن يذكر في طلب التنفيذ الاجراءات التي يطلب تنفيذها من بين الاجراءات المذكورة في الفقرة(أ)، وأن يذكر التفاصيل اللازمة لذلك بما فيها تفاصيل الفريق الثالث المذكور في الفقرة()(1) وأن يرفق المستندات اللازمة وعندها يترتب على مسجل دائرة التنفيذ اتخاذ هذه الاجراءات مع مراعاة أحكام المادة ٧(ه).

(د) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ احالة الصلاحيات المخولة له بموجب هذا الفصل الى جهة معينة وفق المادة ٤أ وعندئذ تتخذ الاجراءات من قبل الجهة التي احيلت اليها الصلاحية حسب القواعد التي يقررها مدير جهاز التنفيذ بهذا الخصوص وفق المادة ٠اي(د).

المادة ٠ ٢و-(أ) ينتهي تنفيذ الالتزام بمسار مختصر في كل حالة من الحالات التالية:

(١) اذا مضت ثمانية أشهر على فتح الملف، غير أنه اذا كانت هناك أموال محجوزة تعود للمحكوم عليه جاز لمسجل دائرة التنفيذ أن يأمر بانتهاء تنفيذ الالتزام بمسار مختصر في موعد لأحق يحدده اذا اتضحت له امكانية بيع هذه الأموال.

(2) اذا قرر مسجل دائرة التنفيذ أن مواصلة الاجراءات لن تعود بفائدة.

(٣) اذا طلب المحكوم له احالة الملف الى مسار عادي.

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا) لا ينتهي التنفيذ بموجب الفقرة(ا)(ا) أو(؟) اذا سدد المحكوم عليه دينه بالاقساط المقررة له.

(ج) اذا انتهى تنفيذ الالتزام بمسار مختصر وفق الفقرة(ً)(1) أو(؟) دون تسديد الدين المحكوم به بكامله يبلغ

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(1٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

القترة، الزمنية لاتخاذ

الاجراءات بمسار مختصر

٧٤

اشعار بذلك للمحكوم له، وعلى المحكوم له خلال ٠؟ يوما من تاريخ استلام الاشعار أن يبلغ دائرة التنفيذ عن رغبته في حفظ الملف أو احالته الى مسار عادي وعلى مدير دائرة التنفيذ العمل وفقا لما يبلغه المحكوم له، اما اذا تخلف هذا عن ابلاغ دائرة التنفيذ خلال الموعد المذكور فتسري الأحكام التالية:

(١) اذا كان جميع المحكوم لهم في الملف أفرادا- يحال الملف الى مسار عادي.

(؟) اذا كان في الملف محكوم له واحد ولم يكن فردا-يحفظ الملف.

(د) اذا انتهى تنفيذ الالتزام بموجب الفقرة(أ)(1) أو(؟) فليس في ذلك ما يمس بحق المحكوم له في تقديم طلب جديد بالتنفيذ بصدد نفس الدين اذا لم يسدد بكامله على أن لا يقدم طلب جديد بالتنفيذ بمسار مختصر الا بمضي سنة على تاريخ حفظ الملف، وعلى الرغم من ذلك يجوز لمسجل دائرة التنفيذ أن يسمح بتقديم طلب التنفيذ بموجب هذه الفقرة حتى قبل مضي سنة على تاريخ حفظ الملف لأسباب خاصة يدونها.

المادة ٠ ٢ز-(أ) اذا تقرر حفظ الملف بموجب هذا الفصل فلا تتخذ في اطاره اجراءات ضد المحكوم عليه وتلغى الاجراءات المعلقة فيه على أن المعلومات التي اعطيت عنه من أجل تنفيذ

الالتزام بالمسار المختصر تحفظ للمدة التي يجري تحديدها.

(ب) اذا تقرر احالة الملف الى مسار عادي بموجب هذا الفصل أمكن مواصلة تنفيذ الاجراءات المعلقة التي شرع باتخاذها في المسار المختصر واستخدام المعلومات التي قدمت عن المحكوم عليه من أجل تنفيذ الالتزام بالمسار المختصر.

(ج) يبلغ اشعار للمحكوم عليه عن حفظ الملف والغاء الاجراءات أو عن احالته الى مسار عادي.

المادة ٠ ٢ح-(أ) على الرغم مما ورد في المادة ١٠ لا يستحق المحكوم له اجور محاماة في الملف الذي يجري تنفيذه بالمسار المختصر.

حفظ الملف أو احالته

الى مسار

عادي

عدم استحقاق اجور محاماة

٧٥

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا)، اذا قدم طلب بتنفيذ دعوى بمبلغ مقطوع بموجب المادة ٨١أ/١ بمسار مختصر يستحق المحكوم له اجور محاماة بمبلغ يحدد حسب المادة ٠ ا(أ) بصدد تقديم الطلب المذكور بمسار مختصر.

المادة ٠ ٢ط-(ا) يقدم وزير العدل الى لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست تقريرا عن تطبيق أحكام هذا الفصل متضمنا فيما يتضمنه التفاصيل التالية:

(ا) عدد الطلبات التي قدمت لتنفيذ التزام بمسار مختصر ونسبتها من مجموع طلبات التنفيذ التي كان يمكن أن طلب تنفيذها بمسار مختصر، مصنفة حسب

مبلغ الدين.

(٢) الاجراءات التي اتخذت بمسار مختصر. (؟)نسبة الجباية في المسار المختصر مقارنة بنسبة الجباية في المسار العادي في الملفات التي فتحت في كل مسار من المسارين مصنفة حسب أنواع الملفات.

(؟) عدد الملفات التي احيلت من المسار المختصر الى المسار العادي وأسباب احالتها.

(ه) الأوقات التي استغرقتها اجراءات المسار المختصر لغاية حفظ الملف.

(ب) تقدم الى لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست ثلاثة تقارير بموجب هذه المادة كل ستة أشهر على أن يقدم أول تقرير اليها بمضي سنة على تاريخ بدء سريان هذا الفصل.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

وجوب ابلاغ الكنيست-

حكم

مؤقت

٧٦

المادة ٠اي-(أ) يجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست اصدار تعليمات بشأن هذا الفصل وبشأن احالة الملف من المسار المختصر الى المسار العادي.

(ب) يصدر مدير جهاز التنفيذ قواعد بشأن طرق ومواعيد اتخاذ الاجراءات في المسار المختصر وبشأن اصول اتخاذ الاجراءات وتنشر هذه القواعد في الوقائع الاسرائيلية وتطبق الا اذا أوعز مسجل دائرة التنفيذ بخلاف ذلك".

أنظمة وقواعد

٧٧



تعديل المادة ٢٢

المادة ١٩- في المادة ٢2 من القانون الأصلي- () في الفقرة(ا)-

(أ) في البند(ا)، بعد عبارة "أدوات السرير" يحل "والأجهزة الطبية والأدوية" وبدلا من كلمة "الاخرى" يحل "الاخرى، وكل ذلك".

(ب) في البند(؟)، بعد "قيمتها" يحل "المقترة" وتحذف النهاية المبتدئة بعبارة "واذا كانت".

(ج) بعد البند(1) يحل:

"(٧) شيء واحد من كل نوع من أنواع المنقولات المبينة في الذيل الخامس يكون ضروريا للمحكوم عليه و لأفراد عائلته الذين يعيشون معه بشرط أن لا تزيد قيمته المقذرة على المبلغ المحدد في النظام، ويجوز لوزير العدل بمرسوم أن يضيف الى الذيل الخامس أنواعا من المنقولات التي يتضح أن الثمن المتوقع من بيعها لا يبرر الضرر الجسيم الذي يلقه حجزها بالمحكوم عليه أو بأفراد عائلته الساكنين معه بشرط أن لا تزيد قيمتها المقدرة على المبلغ المحدد في النظام.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(٨) المنقولات التي لا تزيد قيمتها المقترة على المبلغ المحدد في النظام على أن لا يسري هذا البند على المنقولات المعتبرة من المخزونات التجارية".

(٣) في الفقرة(ب)، بدلا من و-(°)' يحل "(٥) و-(٧)". (٣) في الفقرة(ج)، بدلا من او-(٣)' يحل "(٣)٠(٩) و-(٧)".

() بعد الفقرة(ج) يحل:

"(د) الأنظمة والمراسيم الصادرة بموجب هذه المادة تستلزم مصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست.

(ه) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ بمبادرته أو بناء على طلب أن يقرر عدم القاء الحجز على منقولات معينة حتى وان لم تكن مدرجة في الفقرة(ا) اذا اتضح له أن الثمن المتوقع من بيعها لا يبرر الضرر الجسيم الذي يلحقه حجزها بالمحكوم عليه أو بأفراد عائلته الساكنين معه".

المادة ٢٠- في المادة ٢٥ من القانون الأصلي، بدلا من الفقرة(ب) يحل: "(ب) من حيث التنفيذ يعتبر قرار مسجل دائرة التنفيذ بموجب هذه المادة بمثابة حكم صادر عن محكمة".

المادة ٢١- في المادة 3٨ من القانون الأصلي-

(ا) في عنوان المادة، بدلا من "دار السكن" يحل "الشقة".

(؟) في الفقرة(أ)، بدلا من "لسكنى المحكوم عليه" يحل "شقة للمحكوم عليه"، وبدلا من "فيجوز لرئيس دائرة التنفيذ" يحل "فلا يجوز لمسجل دائرة التنفيذ"، وبدلا من "ما لم يثبت قبل ذلك" يحل "الا بعد أن يثبت" وبعد عبارة "مكان سكن معقول" يحل "أو كانت له ولأفراد عائلته الساكنين معه مقدرة اقتصادية تمكنه من تمويل مكان سكن بدلى".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٢٥

تعديل المادة ٣٨

٧٨

٧٩

(٣) بعد الفقرة(ا) يحل:

"(أ/١) لا يصدر مسجل دائرة التنفيذ أمرا بموجب الفقرة(ا) الا بعد ارسال دعوة للفرقاء لحضور النظر أمامه تبلغ لهم تبليغا تاما ويذكر فيها بأنه يجوز للمحكوم عليه أن يطلب تأجيل قرار بيع العقارات واخلائها كي يعين محاميا لنفسه أو لكي يمثله محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية لسنة ٥٧٣٢- 1٩٧٢ (في هذا القانون- قانون المساعدة القضائية) أن كان يستحق ذلك بموجب أحكام نفس القانون كما تذكر في الدعوة معلومات عن امكانيات تعيين محام بموجب احكام قانون المساعدة القضائية".

(٤) في الفقرة(ج)-

(ا) يرقم ما ورد فيها بالرقم(ا)، وفيها بدلا من "الفقرة(ا)" يحل "هذه المادة" وتحذف النهاية المبتدئة بعبارة "ما لم".

(ب) بعد البند(ا) يحل:

"(؟) على الرغم مما ورد في البند(ا) اذا نص سند الرهن العقاري أو اتفاق الرهن الحيازي على أن يكون الترتيب البدلي المعروض على المحكوم عليه وفقا لأحكام هذه الفقرة وليس وفق أحكام الفقرتين(ً) و-(ب) وشرح للمحكوم عليه ما يترتب على ذلك بلغة واضحة يفهمها فتسري على الترتيب البدلي المعروض عليه الأحكام التالية:

(أ) تكون قيمة الترتيب البدلي بمبلغ يمكن المحكوم عليه من استئجار شقة سكن في منطقة سكناه تناسب احتياجاته واحتياجات افراد عائلته الساكنين معه لمدة لا تزيد على

٦ ك .ق . سنة ٥٧٣٢ ص ١٧١

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٨ شهرا، غير أنه يجوز لمسجل دائرة التنفيذ أن يعرض على المحكوم عليه وأفراد عائلته الساكنين معه ترتيبا بدلياً لمدة اطول اذا اعتقد بتوفر ظروف خاصة تبرر ذلك.

(ب) يجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست أن يصدر تعليمات بشأن هذه الفقرة وبشأن ملاءمة شقة السكن لاحتياجات المحكوم عليه وأفراد عائلته الساكنين معه وبشأن طريقة وموعد دفع الأقساط لقاء الترتيب البدلى".

(ه) بعد الفقرة(ج) يحل:

"(ج[1) اذا اتضح لمسجل دائرة التنفيذ أن المحكوم عليه لا يمثله محام فيجوز له بناء على طلب المحكوم عليه أو بمبادرته ان كان المحكوم عليه معنيا بذلك تأجيل اصدار القرار بموجب هذه المادة كي يمكنه من تعيين محام لنفسه أو لكي يمثله محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية ان كان يستحق ذلك بموجب أحكام نفس القانون.

(ج/ا) تعتبر قيمة الترتيب البدلي في حكم المصروفات بموجب المادة ٩".

(٦) في الفقرة(ه)، بدلا من "دارا لسكن" يحل "شقة لسكن".

المادة ٢٢- في المادة ٤٥ب من القانون الأصلي-

(ا) في عنوان المادة بدلا من "صندوق مكافآت" يحل "شركة مديرة". (2) في الفقرة(ً)-

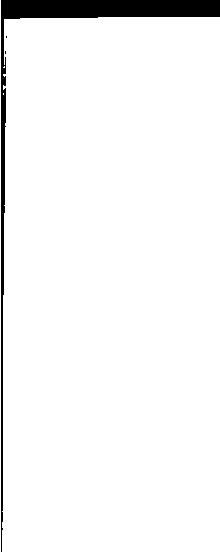
(ا) بدلا من "لصندوق المكافآت" يحل "للشركة المديرة" وبدلا من كلمة" الصندوق" حيثما وردت يحل "الشركة المديرة".

(ب) بدلا من "مدير المحاكم" يحل "مدير جهاز التنفيذ"، وبدلا من "أموال المحكوم عليهم الى مركز الهيئة البنيكة" يحل "أموال المحكوم عليهم الموجودة لدى صندوق المكافآت التي تديرها، الى الهيئة التي تقدم خدمات تفعيل لنفس صناديق المكافآت

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل

المادة ٤٥ب

٨٠ 

المادة ٢٣- بعد المادة ٤٩ب من القانون الأصلي يحل:

اضافة المادة ٤٥ج

بما في ذلك مركز الهيئة البنكية(فيما يلي- هيئة التفعيل)"، وبدلا من "الموجودة لدى الصندوق" يحل "الموجودة لدى صناديق المكافآت التي تديرها" وبدلا من "من مركز الهيئة البنكية" يحل "من هيئة التفعيل"، وبدلا من "الى مركز الهيئة البنكية" يحل "الى هيئة التفعيل".

(٣) في الفقرة(ب)، بدلا من "لصندوق المكافآت" يحل "للشركة المديرة"، وبدلا من "الموجودة لديه" يحل "الموجودة لدى صناديق المكافآت التي تديرها".

المادة ٤٥ج- اذا كان الدين المحكوم به دين نفقة مستحقة على المحكوم عليه لزوجه أو لولده أو لوالده بين كل مدة محددة واخرى يجوز لمسجل دائرة التنفيذ ما يلي:

(ا) أن يأمر بحجز راتب المحكوم عليه الموجود بيد صاحب عمله بحيث يسري الأمر على

الراتب بمقدار مبلغ النفقة التي يترتب على المحكوم عليه دفعها للمحكوم له خلال كل مدة محددة وكأن مسجل دائرة التنفيذ أصدر خلال كل مدة محددة وعلى مدار سنة أمرا بحجز راتب المحكوم عليه.

(؟) أن يأمر بين كل مدة محددة وفق البند(ا) بالقاء الحجز على جميع أموال المحكوم عليه أو على مال معين من أمواله الكائنة بيد فريق ثالث أو التي تؤول اليه خلال سنة من تاريخ تبليغ الأمر حسب مبلغ الدين المعدل مؤخرا في الملف ودونما ضرورة لتقديم طلب جديد بالقاء الحجز ويحل هذا الأمر محل امر الحجز الصادر بموجب هذا البند على أموال المحكوم عليه الكائنة بيد نفس الفريق الثالث في المدة السابقة".

"حجز متجلد

في ملف

النفقة



٨١

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

ر ا

المادة ٢٤- في المادة ٤٨ من القانون الأصلي، بدلا من الفقرة(ب) يحل: "(ب) من حيث التنفيذ يعتبر قرار مسجل دائرة التنفيذ بموجب هذه المادة بمثابة حكم صادر عن محكمة".

المادة ٢٥- في المادة ٥٠ من القانون الأصلي- (1) في الفقرة(ا)، بعد البند(؟) يحل:

"(ه) النقود المستحقة للمحكوم عليه بموجب المادة ٣٨(ب) أو(ج).

(1) النقود المستحقة للمحكوم عليه من وزارة البناء والاسكان كمنحة مساهمة في بد ايجار الشقة

ويسري أيضا نص هذا البند على النقود التي تدفع بواسطة هيئة بنكية أو بواسطة الشركة حسب

تعريفها في قانون البريد لسنة ٥٧٤٦-١٩٨٦' عند تقديمها خدمات بموجب المادة ٨٨أ من نفس

القانون لمدة ثلاثين يوما من تاريخ دفعها".

(٢) في الفقرة(ب)، بدلا من النهاية المبتدئة بكلمة "القاصر" يحل "أو لوالده فلا تسري أحكام الفقرة()(1) لغاية()الا اذا ورد نص قانوني صريح يقضي بأن المال غير قابل للحجز حتى من أجل دفع النفقة".

(؟) بعد الفقرة(ب) يحل:

"(ج) على الرغم مما ورد في الفقرة(ا)(ه) و-(٦)، يجوز لمؤجر شقة السكن التي منح المبلغ أو المنحة بصددها القاء الحجز على النقود المذكورة بسبب دين نابع من بدل ايجار شقة المحكوم عليه للمدة التي منح عنها المبلغ أو المنحة.

تعديل المادة ٤٨

تعديل المادة ٥٠

ي ا، و

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٧ ك .ق . سنة ٥٧٤٦ ص ١٢٦

٨٢

تعديل المادة ٥٨

اضافة الفصل السادس/ا

(د) اذا صدرت عدة أوامر حجز على أموال بيد الفريق الثالث جاز لمسجل دائرة التنفيذ بناء على طلب المحكوم له أو المحكوم عليه أو الفريق الثالث أن يصدر تعليمات بشأن تنفيذ هذه المادة وأن يقرر بأن الأحكام التي تحظر القاء الحجز على مبلغ معين من الأموال المستحقة للمحكوم عليه على الفريق الثالث بموجب الفقرة(ا)(1)، (٣) أو() تسري على فريق ثالث معين واحد أو أكثر اذا اقتضى ذلك لضمان عدم سريان حظر القاء الحجز الا على المبلغ المحدد بموجب أحكام هذه المادة".

المادة ٢٦- في المادة ٥٨ من القانون الأصلي، بدلا من الفقرة(ب) يحل: "(ب) من حيث التنفيذ يعتبر قرار مسجل دائرة التنفيذ بموجب هذه المادة بمثابة حكم صادر عن محكمة".

المادة ٢٧-بعد المادة ٦٦ من القانون الأصلي يحل:

"الفصل السادس/ا: فرض قيود على المحكوم عليه الموسر المتهرب من دقع ديونه

المادة ٦٦أ- اذا توفرت في المحكوم عليه شروط المادة ٦٦ب واقتنع مسجل دائرة التنفيذ بوجود مبرر لذلك في ظروف الحال بعد أخذه في الاعتبار المساس الذي يلجقه ذلك بالمحكوم عليه وبما اتجذ من اجراءات اخرى لجباية الدين وللحصول على المعلومات اللازمة عن المحكوم عليه فيجوز له بمبادرته أو بناء على طلب المحكوم له أن يقرض على المحكوم عليه قيدا واحدا أو أكثر من القيود التالية للمدة وبالشروط التي يحددها:

(ا) منع المحكوم عليه من الحصول على جواز سفر اسرائيلي أو على شهادة مرور بموجب قانون جوازات السفر لسنة ٥٧١٢-١٩٥٢" أو من حيازة جواز سفر أو شهادة مرور أو من تمديد مفعولهما بشرط أن يكونا نافذين

من أجل العودة الى اسرائيل، على أن لا

فرض قيود على المحكوم عليه

٨٣

٨ ك .ق . سنة ٥٧١٢ ص ٣٥٤

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

(٤) ١)

يفرض هذا القيد اذا اقتنع مسجل دائرة التنفيذ بان سفر المحكوم عليه من اسرائيل ضروري لأسباب تتعلق بصحته أو بصحة أحد أفراد عائلته الذين يعيلهم.

(؟) منع المحكوم عليه من مغادرة البلاد على أن لا يفرض هذا القيد اذا اقتنع مسجل دائرة التنفيذ بأن سفر المحكوم عليه من اسرائيل ضروري لأسباب تتعلق بصحته أو بصحة أحد أفراد عائلته الذين يعيلهم.

("؟) تقييد المحكوم عليه كزبون مقيد خاص حسب مدلوله في قانون الشيكات بلا رصيد لسنة ٥٧٤١-١٩٨١.

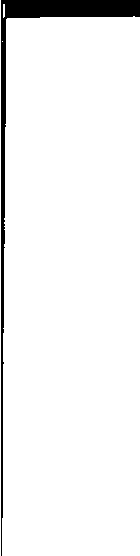
منع المحكوم عليه من استعمال بطاقة التزام حسب مدلولها في قانون بطاقات الالتزام لسنة ٥٧٤٦-٤١٩٨٦ ولهذا الغرض يعتبر هذا القيد في حكم انهاء عقد بطاقة الالتزام بموجب اشعار من المحكوم عليه حيث يرسل اشعار بذلك الى هيئة الاصدار بالطريقة التي تحدد ويعتبر موعد استلام الاشعار أنه موعد انتهاء العقد.

(ب) القيد المذكور في البند الفرعي(ا) لا يعتبر انهاء للعقد بموجب اشعار من المحكوم عليه بصدد بنود العقد التي تنص على الزام الزبون بالدفع اثر تقليص مدة استعمال بطاقة الالتزام مثل الزام المحكوم عليه بالدفع لقاء هدايا مشروطة بالاستعمال كان قد تلقاها من هيئة الاصدار.

(°) منع المحكوم عليه من تأسيس هيئة حكمية أو من أن يكون صاحب مصلحة في هيئة حكمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وحده أو مع أخر أو بواسطة آخر، واذا اشترك المحكوم عليه في تأسيس هيئة حكمية أو اصبح صاحب مصلحة في هيئة حكمية- اصدار تعليمات بشأن وقف خدمته أو عضويته في الهيئة وليس في أحكام هذا البند أو في مخالفتها ما ينتقص من مفعول تأسيس الهيئة أو من أية

اجراءات قضائية للهيئة التي كان المحكوم عليه من مؤسسيها أو صاحب مصلحة فيها ولهذا الغرض يراد "بصاحب مصلحة" التعريف الوارد به في المادة ٦٩د(ب).

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٨٤ 

(٦) منع المحكوم عليه من الحصول على رخصة سياقة أو من حيازتها أو تجديدها، على أن لا يفرض هذا القيد اذا اقتنع مسجل دائرة التنفيذ بأن فرضه من شأنه أن يلحق ضررا ملموسا بأعمال المحكوم عليه وبقدرته على دفع الدين أو اذا كانت رخصة السياقة ضرورية له بسبب عجزه أو عجز أحد أفراد عائلته الذين يعيلهم ولهذا الغرض يعتبر من منع من حيازة رخصة السياقة كمن زال مفعول رخصة سياقته لعدم دفع الرسم.

المادة ٦٦ب-(أ) لا تفرض قيود بموجب المادة ٦٦أ الا بتوفر أحد الشروط التالية:

(ا) أن يكون المحكوم عليه قد لجلب أمام مسجل دائرة التنفيذ بموجب أمر جلب وفق المادة ٦٩يب أو حضر أمامه بطريقة اخرى وثبت للمسجل أنه موسر متهرب من دفع الدين دون ابداء سبب يبرر امتناعه عن الدفع بشرط أن يزيد مبلغ الدين المحكوم به أو الديون المحكوم بها معا على 0٠ه شيكل جديد.

(٢) أن يكون الدين المحكوم به نفقة مستحقة على المحكوم عليه لزوجه أو لولده أو لوالده عدا دين النفقة الذي تقوم مؤسسة التأمين الوطني بجبايته بموجب قانون النفقة(ضمان دفعها) لسنة ٥٧٣٢-

٩٧٢أ" (في هذا القانون- قانون النفقة).

شروط فرض القيود

٨٥

٩ . ق. سنة ٥٧٣٢ ص ١٥٤

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)





("؟) أن يكون المحكوم عليه موسرا متهربا من دفع ديونه كما ورد في المواد لاج، ٦٧(د)، ٦٩يأ(د) أو ٩ي ج(د)، بشرط أن يتوفر أحد الامور التالية:

(أ) أن تمضي ستة أشهر على موعد تبليغ الانذار له تبليغا تاما وان يزيد الدين المحكوم به أو الديون المحكوم بها معا على ٢٥٠٠ شيكل جديد.

(ب) أن تمضي سنة على موعد تبليغ الانذار للمحكوم عليه تبليغا تاما وأن يزيد الدين المحكوم به أو الديون المحكوم بها معا على ٥٠٠ شيكل جديد .

(ب) يجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست-

(ا) أن يصدر تعليمات بشأن طرق فرض القيود بموجب هذا الفصل.

(ا) أن يغير بمرسوم المدد والمبالغ المقررة فى

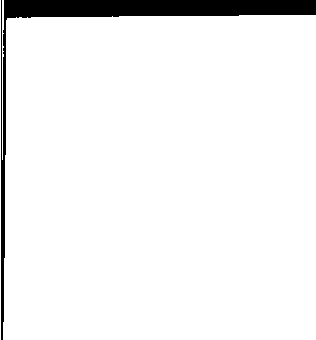
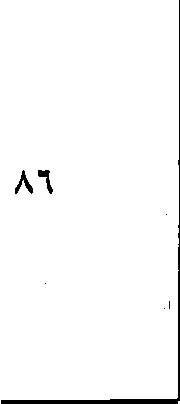
الفقرة(ا). -

المادة ٦٦ج-(أ) لا يعتبر القيد المفروض بموجب هذا الفصل نافذا الا بعد أن يرسل مدير دائرة التنفيذ انذارا للمحكوم عليه بالبريد وبعد مضي ،ا يوما على تاريخ تبليغ الانذار.

(ب) يذكر في الانذار بأن مسجل دائرة التنفيذ فرض على المحكوم عليه قيدا يبدأ نفاذه بعد ٠؟ يوما من تاريخ تبليغه الا اذا تم تسديد الدين أو اذا حضر المحكوم عليه الى دائرة التنفيذ للتحقيق في اقتداره وأقتنع مسجل دائرة التنفيذ بأنه ليس موسرا متهربا من دفع ديونه او اذا صدر قرار أخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ ولهذا الغرض يراد "بدائرة التنفيذ" دائرة التنفيذ التي يدار فيها الملف أو دائرة التنفيذ في محكمة الصلح التي يقع في منطقة اختصاصها محل سكنى المحكوم عليه.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

انذار بشأن فرض القيد



(ج) على الرغم مما ورد في الفقرتين(أ) و-(ب)، اذا فرض مسجل دائرة التنفيذ قيدا على المحكوم عليه وجاها كما ورد في المادة ٦٦ب(ا)(1) فلا يرسل انذار له ويبدأ نفاذ القيد بعد ٣٠ يوما من تاريخ فرضه الا اذا تم تسديد الدين أو اذا صدر قرار أخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ.

المادة ٦٦د-(أ) اذا تم تسديد دين المحكوم عليه الغي القيد المفروض عليه.

(ب) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ الغاء القيد الذي فرضه، بمبادرته أو بناء على طلب المحكوم عليه، ويجوز له اشتراط الغائه بتقديم ضمانة لقناعته اذا وجد مبررا لذلك في ظروف الحال.

(ج) على مسجل دائرة التنفيذ أن يأمر بالغاء القيد اذا اتضح له أن المحكوم عليه يطبق أحكام أمر التقسيط أو أحكام الاتفاق المعقود بينه وبين المحكوم له بصدد تسديد الدين والمصادق عليه من قبل رئيس دائرة التنفيذ، فاذا الغي القيد وفق هذه الفقرة جاز لمسجل دائرة التنفيذ اعادة فرضه بمبادرته أو بناء على طلب المحكوم له اذا اتضح بأن المحكوم عليه توقف عن تطبيق أحكام الأمر أو الاتفاق حيث يبدأ نفاذ القيد المفروض من جديد بموجب هذه الفقرة دونما ضرورة لارسال انذار بموجب المادة ٦٦ج.

(د) بعد الغاء القيد المفروض على المحكوم عليه ترسل دائرة التنفيذ فورا خلال ٢٤ ساعة من وقت الالغاء اشعارا بذلك لجميع الجهات ذات العلاقة كما ترسل اشعارا بذلك للمحكوم عليه وللمحكوم له".

الغاء القيد



٨٧

المادة ٢٨- في المادة ٦٧(أ) من القانون الأصلي، بعد عبارة "حالة المحكوم ولإ, عليه" يحل "الاقتصادية" وبدلا من "ايراداته وديونه" يحل "مقدار دخله ومصادره وسفراته من اسرائيل ومرات دخوله اليها وديونه ومصروفاته".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



المادة ٢٩- في المادة ٦٩أ من القانون الأصلي، بدلا من "لمدير المحاكم" يحل "لمدير جهاز التنفيذ".

المادة ٣٠- في المادة ٦٩يأ من القانون الأصلي- (1) في الفقرة(ا)-

(أ) في المستهل، بعد عبارة "بعد مرور ٠ا يوما" يحل "بمبادرته أو".

(ب) في البند(ا)، تستبدل النهاية المبتدئة بعبارة "ولم يقدم" بما يلي "أو أنه موسر متهرب من دفع ديونه كما ورد في المادة ٧ج".

(٢) تلغى الفقرة(ب).

(٣) في الفقرة(د) تحذف النهاية المبتدئة بعبارة "واذا حضر للاستيضاح".

المادة ٣١- في المادة ٦٩يب من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا)، بدلا من 'بمقتضى الفقرة(ا) أو(ب)" يحل "بمقتضى المادة ٦٩ي أ(أ)"، وفي نهايتها يحل "بشرط أن يمر شهران على تاريخ تبليغ المحكوم عليه تبليغا تاما انذارا أو دعوة للنظر أو دعوة للتحقيق في اقتداره على الدفع، أيها أسبق، وتم انذاره بأنه اذا لم يحضر للاستيضاح أو للتحقيق في اقتداره سوف يمكن اتخاذ الإجراءات لجلبه وحبسه بموجب هذا الفصل".

(ا) في الفقرة(ب)، بدلا من "التي تشكل" يحل "والأسباب التي

تشكل".

("٣) بعد الفقرة(ب) يحل:

"(ب/ا) لا ينفذ أمر الجلب الا بعد أن يرسل مدير دائرة التنفيذ انذارا بالبريد الى المحكوم عليه وبعد مضي ،ا يوما على تاريخ تبليغه اياه، يشير فيه الى أن مسجل دائرة

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ١٦٩

تعديل

المادة ٦٩ي\

تعديل

المادة ٦٩يب

٨٨

التنفيذ أمر بجلبه وأن أمر الجلب سوف ينفذ في موعد يقع بعد ١٤ يوما من تاريخ تبليغ الانذار الا اذا تم تسديد الدين أو اذا صدر قرار آخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ".

المادة ٣٢- في المادة ٦٩يج من القانون الأصلي-

تعديل

المادة ٦٩ يج

(1) في الفقرة(ب)-

()

في المستهل، بدلا من "يجوز لرئيس دائرة التنفيذ حين الاستيضاح" يحل "على مسجل دائرة التنفيذ أن يستوضح قدر الامكان وحسب ظروف الحال"، وبدلا من 'وأن يصدر" يحل "ويجوز له أن يصدر".

(ب) في البند(ه)، بدلا من النهاية المبتدئة بعبارة "أموال المحكوم عليه" يحل "المحكوم عليه وفقا لأحكام المادة اب، وبهذا الصدد لا ضرورة لارسال انذار الى المحكوم عليه بموجب أحكام نفس المادة".

(2) بدلا من الفقرة(ج) يحل:

"(ج) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ أثناء الاستيضاح أو الجلب أن يجبر على الامتثال لتعليماته أو أن يعاقب على عدم الامتثال لها بالطريقة التي تخول بها المحكمة بذلك".

(د) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ أن يقرر اعتبار المحكوم عليه موسرا متهربا من دفع ديونه اذا تخلف عن تنفيذ قراره الصادر بموجب الفقرة(ب) أو اذا رفض أثناء الاستيضاح معه أو أثناء جلبه القيام بأحد الامور التالية بدون عذر مقبول:

(ا) تعبئة اقرار بشأن اقتداره.

(2) التوقيع على سند تنازل عن السرية. (٣) تقديم معلومات عن اقتداره.

(؟) ابراز مستندات كلف بابرازها".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٨٩



المادة ٣٣- في المادة ٧٠ من القانون الأصلي-

() في عنوان المادة، بدلا من "لعدم انصياعه لدائرة التنفيذ" يحل "الموسر بسبب عدم تسديد الدين".

(2) بدلا من الفقرة(ا) يحل:

"(أ) (ا) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ بناء على طلب المحكوم له أن يصدر أمرا بحبس المحكوم عليه، سواء أعلن عنه معسرا أم لا، لمدة لا تزيد على سبعة أيام اذا اقتنع بعد جلبه أمامه بموجب أمر جلب وفق المادة ٦٩يب أو بعد حضوره امامه بطريقة اخرى وبعد استيضاح اقتداره بأنه موسر ولكنه متخلف عن دفع الدين بدون عذر مقبول بشرط أنه لم تمض بعد ستة أشهر على تاريخ جلبه أو حضوره أمام مسجل دائرة التنفيذ وقام هذا باستيضاح اقتداره على النحور المذكور.

(؟) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ اصدار أمر الحبس بمقتضى البند(ا) حتى وان لم يقتنع بأن المحكوم عليه موسر اذا حاول استيضاح اقتداره وفق نفس البند وتعذر ذلك بسبب عدم تعاون متعمد من جانبه.

("؟) لا يصدر أمر الحبس بموجب هذه الفقرة الا ضد المحكوم عليه الذي يزيد دينه المحكوم به أو ديونه المحكوم بها معا على ٢٠٠٠ شيكل جديد، ويجوز لوزير العدل بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست اصدار مرسوم بتغيير المبلغ الوارد في هذا البند".

(٣) بدلا من الفقرة(ج) يحل:

"(ج) لا يأمر مسجل دائرة التنفيذ بحبس المحكوم عليه بموجب هذه المادة الا اذا اقتنع بعدالة ذلك حسب ظروف الحال مع أخذه في الاعتبار المساس الذي يلحقه ذلك بالمحكوم عليه وتوصله الى أنه ازاء ما

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٧٠

٩٠



٩١

اتخذ من اجراءات لجباية الدين وللحصول على معلومات عنه، حيثما اقتضى ذلك، وازاء القيود الاخرى التي فرضت عليه بموجب الفصل السادس/ا لا يمكن تسديد الدين باجراءات اخرى أقل مساسا به.

(ج/ا) يجوز لمسجل دائرة التنفيذ بناء على طلب المحكوم عليه أو بمبادرته ,ان كان المحكوم عليه معنيا بذلك تأجيل اصدار القرار بموجب هذه المادة لمدة تتيح للمحكوم عليه تعيين محام لنفسه أو لكي يمثله محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية ان كان يستحق ذلك بموجب أحكام نفس القانون".

(4) في الفقرة(د)، بدلا من "٤٨ ساعة" يحل "٢٤ ساعة". (ه) بدلا من الفقرة(ه) يحل:

"(ه) لا ينفذ أمر الحبس الصادر عن مسجل دائرة التنفيذ بموجب الفقرة(أ) الا بعد أن يرسل مدير دائرة التنفيذ انذارا بالبريد الى المحكوم عليه وبعد مضي ،ا يوما على تاريخ تبليغه اياه يشير فيه الى أن مسجل دائرة التنفيذ أمر بحبسه وأن أمر الحبس سوف ينفذ في موعد يقع بعد 4ا يوما من تاريخ تبليغ الانذار الا اذا تم تسديد الدين او اذا صدر قرار أخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ، وأنه يجوز للمحكوم عليه أن يطلب تأجيل تنفيذ أمر الحبس لمدة ٠؟ يوما لتمكينه من تعيين محام له على أن تذكر في الانذار معلومات عن امكانيات تعيين محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية.

(و) على الرغم مما ورد في الفقرة(ه) اذا أصدر مسجل دائرة التنفيذ أمر الحبس وجاها فلا يرسل انذار اليه اذ ينفذ الحبس بعد ٤ا يوما من تاريخ صدور الأمر الا اذا تم تسديد الدين أو اذا صدر قرار أخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ، غير انه اذا صدر أمر الحبس بحضور المحكوم عليه الذي جلب للنظر بموجب أمر جلب أمكن تنفيذه فورا، واذا وجد مسجل دائرة التنفيذ أن المحكوم عليه لا يمثله محام فعليه أن يستوضح منه ان كان معنيا بأن يمثله محام ويتأكد من أنه تلقى اشعارا عن امكانيات تعيين محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٣٤- في المادة ٧٤ من القانون الأصلي-

(١) في الفقرة(ا) تحذف عبارة "القاصر أو العاجز" وفي نهايتها يحل "الا اذا اعتقد حسب ظروف الحال بوجود مبرر لاتخاذ اجراءات اخرى لجباية الدين أو لفرض قيود اخرى على المحكوم عليه بموجب الفصل السادس/ا".

(ا) في نهاية الفقرة(ج) يحل "ومضت سبعة أيام على تاريخ تبليغه مشيرا فيه الى أن مسجل دائرة التنفيذ أمر بحبسه وأن أمر الحبس سوف ينفذ في موعد يقع بعد سبعة أيام من تاريخ تبليغ الانذار الا اذا تم تسديد الدين أو اذا صدر قرار آخر من قبل مسجل دائرة التنفيذ على أن تذكر في الانذار معلومات عن امكانيات تعيين محام بموجب أحكام قانون المساعدة القضائية".

(٣) بعد الفقرة(ج) يحل:

"(ج/ا) على الرغم مما ورد في الفقرة(ج)، لا يرسل انذار الى المحكوم عليه اذا ارسل له انذار قبل تنفيذ أمر الحبس في نفس الملف".

() في الفقرة(د)، بدلا من "٤٨ ساعة" يحل "٢٤ ساعة".

المادة ٣٥- في المادة ٧4و(ا) من القانون الأصلي، بعد عبارة "اذا ارفق بطلبه تصريحا" يحل "مدعوما بالمستندات المذكورة في المادة ٧أ(أ)".

المادة ٣٦- يشار الى ما ورد في المادة ٧٥ من القانون الأصلي بالحرف(أ) ويحل بعده ما يلي:

"(ب) النقود التي يتقرر دفعها الى المحكوم له بموجب الفقرة(ً) تحول له بعد توفر أحد الامور التالية حسب أسبق موعد:

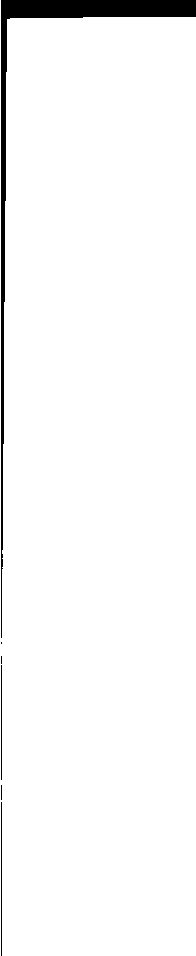
(١) اذا زاد المبلغ المتراكم المقرر دفعه للمحكوم له على المبلغ الأدنى الذي حدده وزير العدل بمرسوم صادر بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل المادة ٧٤

تعديل المادة ٧٤و

تعديل المادة ٧٥

٩٢ 

٩٣

تعديل المادة ٧٦

(٢) اذا فات الموعد الذي حدده وزير العدل بمرسوم لهذا الغرض.

(ج) يسري نظام المحاكم والتنفيذ الاجرائي(اعادة التأمينات والغرامات)لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١'' على تحويل النقود الى المحكوم له بموجب هذه الفقرة وكأنها كانت تأمينات".

(د) لا تسري أحكام الفقرة(ب) اذا قدم المحكوم له أو وكيله تفاصيل حساب البنك الذي يمكن تحويل النقود اليه بطريقة التحويل المصرفي".

المادة ٣٧- في المادة ٧٦ من القانون الأصلي، بدلا من الفقرتين(ا) و-(ب) يحل:

"(أ) اذا قدم عدد من المحكوم لهم عدة طلبات لتنفيذ حكم واحد أو أحكام عديدة ضد محكوم عليه واحد فان النقود المتحصلة اثر اتخاذ الاجراءات بموجب هذا القانون تدفع أولا لتسديد دين المحكوم له الذي اتخذ الاجراءات التي أدت الى تحصيل النقود، فاذا تحصلت النقود اثر اجراءات اتخذها عدد من المحكوم لهم فان النقود المتحصلة تدفع أولا لتسديد المصروفات والرسوم التي صرفها اولئك المحكوم لهم على اتخاذ الاجراءات التي أدت الى تحصيلها وذلك حسب نسبة المصروفات والرسوم المذكورة ومن ثم تدفع لتسديد ديون هؤلاء المحكوم لهم حسب نسبة ديونهم المحكوم بها ولهذا الغرض يعتبر القاء الحجز على مال أو بيعه أو تحصيل قيمته بطريقة اخرى بمثابة معاملة واحدة.

(i/١) على الرغم مما ورد في الفقرة(أ)، لدى توحيد ملفات بموجب أمر توحيد لا يزيد المبلغ الذي يدفع لتسديد دين المحكوم له أو المحكوم لهم الذين اتخذوا الاجراءات التي أدت الى تحصيل النقود على مبلغ المصروفات والرسوم التي انفقت بموجب المادة ٩ على الاجراءات أو على

١٠ م.ا.سنة ٥٧٤١ ص ٩٦٩

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

نصف المبلغ المتحصل اثر اتخاذ الاجراءات، أيهما أكبر، فاذا تبقت نقود بعد الدفع المذكور تخصص البقية لتديد ديون جميع المحكوم لهم في الملف الموحد حسب نسبة ديونهم المحكوم بها بما في ذلك دين المحكوم له أو المحكوم لهم الذين اتخذوا الاجراءات المذكورة.

(i/٢) اذا تم تحصيل نقود تتجاوز الدين المحكوم به للمحكوم له أو للمحكومين لهم الذين اتخذوا الاجراءات بموجب الفقرة(أ) جاز لمسجل دائرة التنفيذ تخصيص البقية لتسديد ديون المحكوم لهم الأخرين، ان وجدوا، حسب نسبة ديونهم المحكوم بها.

(/٣) على الرغم مما ورد في الفقرتين(ً) و-(/١)، اذا كان الدين المحكوم به دين نفقة مستحقة على المحكوم عليه لزوجه أو لولده أو لوالده فان النقود المتحصلة اثر الاجراءات بموجب هذا القانون تخصص أولاً لتسديد المصروفات والرسوم التي انفقت بموجب المادة ٩ على الاجراءات التي أدت الى تحصيل النقود ومن ثم تخصص لتسديد دين النفقة ومن بعده لحساب دين المحكوم له أو المحكوم لهم الذين اتخذوا الاجراءات التي أدت الى تحصيل النقود بموجب أحكام الفقرتين(أ) و-(ب)، بالتغييرات المقتضاة، فيما تخصص البقية حسب أحكام الفقرة(ا/2).

(ب) تسري أحكام المادة ٧٥ على النقود التي تدفع لكل محكوم له بموجب هذه المادة".

المادة ٣٨- بعد المادة ٧٧ من القانون الأصلي يحل:

اضافة

iالمادة ٧٧

المادة ٧٧أ- اذا اتضح لمسجل دائرة التنفيذ بعد استيضاح قدرة المحكوم عليه على تنفيذ الحكم أثناء التحقيق في اقتداره أو أثناء الاستيضاح أو الجلوي أن اتخاذ اجراءات التنفيذ ضده لن تعود بفائدة واعتقد في ظروف الحال بأن اتخاذ اجراءات الافلاس من شأنها أن تعود بالفائدة فعليه أن يقدم لكل من المحكوم عليه والمحكوم له معلومات عن امكانية مباشرة اجراءات الافلاس، ويجوز له أن يأمر بتأجيل اجراءات التنفيذ، كليا أو جزئيا، اذا اقتنع بوجود مبرر لذلك، لمدة مناسبة يحددها كي يسنى مراجعة المحكمة لمباشرة اجراءات الافلاس".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الابلاغ عن اتخاذ اجراءات الاقلاس

٩٤

تعديل المادة ٨٠

المادة ٣٩- في المادة ٨٠ من القانون الأصلي-

(ا) في الفقرة(ا)، بعد "مأمور التنفيذ" يحل "أو موظف في جهاز التنفيذ".

(؟) في الفقرة(ب)، بدلا من "المحكمة المركزية" حيثما وردت يحل "محكمة الصلح".

(٣) في الفقرة(ب/1)، تحذف النهاية المبتدئة بعبارة "أما الاستئناف المذكور".

المادة 4٠-في المادة ٨1أ من القانون الأصلي- ث3 ,،ا

(ا) في الفقرة(أ)، تحذف النهاية المبتدئة بعارة "ويستوفى المبلغ

المرقوم".

(")في إرة(ج)، تخذف عبارة "الحقوقية لسنة ٥٧٢٣-

(٣) نلغى الفقرتان(د) و-(ه).

تعديل

المادة ٢/١٨١

٩٥

المادة ٤١- في المادة i٨1/٢ من القانون الأصلي-

(ا) في نهاية عنوان المادة يحل "وفي دعوى بدفع مبلغ السند". (؟) بدلا من المستهل حتى عبارة "تفس المادة" يحل "واذا قدمت الى المحكمة عن غير طريق الاحالة بموجب أحكام المادة ٨1أ أوi١/1، حسب الاقتضاء، دعوى بدفع مبلغ السند أو دعوى بمبلغ مقطوع(في هذه المادة- الدعوى) أمكن تنفيذها بموجب هذا القانون".

("؟) في نهايتها يحل "أو اذا وجدت المحكمة ظروفا خاصة اخرى تذكرها تبرر تقديم الدعوى الى المحكمة".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

اضافة

٣/iالمادة ٨١

وفائدة في تنفيذ السند وفي الدعوى بمبلغ مقطوع

المادة ٤٢- بعد المادة i٨1/2 من القانون الأصلي يحل:

قروق ارتباط المادة i٨١/٣-(أ) في هذه المادة-

"موعد السداد"-

(ا) بالنسبة للسند- اذا كان السند قابلا للسداد عند الطلب- تاريخ عرض السند للسداد، وفي كل حالة اخرى- تاريخ استحقاق السند، واذا نص السند على تسديده مع فائدة- فحسب المواعيد ، الواردة في المادة »(د) من قانون البوالس".

(؟) بالنسبة للدعوى بمبلغ مقطوع- موعد 'ا تقديمها للتنفيذ في دائرة التنفيذ.

"دعوى بمبلغ مقطوع"- دعوى بمبلغ مقطوع .(١(١/iحسب مدلولها في المادة ٨١

(ب) يستوفى المبلغ المرقوم في السند أو مبلغ الدعوى بمبلغ مقطوع(في هذه المادة- مبلغ الدعوى) باضافة فروق ارتباط وفائدة أو، بناء على طلب المحكوم له- باضافة فائدة بالنسبة المحددة بموجب المادة ٤(أ) من قانون الحكم بالفائدة وفروق الارتباط، وذلك ابتداء من موعد السداد وحتى موعد تقديم الاعتراض المنصوص عليه في المادة ٨1أ(ج) أوi81/1(د)(ا)، حسب مقتضى الحال، على أن يقدم طلب المحكوم له بموجب هذه الفقرة مع طلب تنفيذ السند أو الدعوى وأن لا يحق له الرجوع عنه.

(ج) اذا فات موعد تقديم الاعتراض المذكور في الفقرة(ب) دون تقديمه فتضاف الى مبلغ الدين، ابتداء من نفس الموعد وحتى تاريخ الدفع فعلا، فروق ارتباط وفائدة اضافة للفائدة المرتبطة بموجب المادة و(ب) من قانون الحكم

١١ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٢ ص ٢٥

٩٦

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٩٧

بالفائدة وفروق الارتباط ويراد "بالدين" في هذه الفقرة مبلغ الدعوى باضافة الفائدة أو فروق الارتباط والفائدة المذكورة في الفقرة(ب)، حسب مقتضى الحال.

(د) على الرغم مما ورد في الفقرتين(ب) و-(ج)، تسري الأحكام التالية في الحالات المبينة في البنود الواردة فيما يلي:

(١) اذا تم الاتفاق في السند أو في العقد أو في التعهد الذي قدمت على أساسه الدعوى بمبلغ

مقطوع على دفع فائدة أو فروق ارتباط أو ' فروق ارتباط وفائدة أو تعويض أخر بسبب التأخر في الدفع(فيما يلي- الفائدة المتفق ، عليها) تضاف الفائدة المتفق عليها الى مبلغ : الدعوى بشرط أن لا تكون غير قانونية.

(٢) اذا نص التشريع الذي قدمت على أساسه الدعوى بمبلغ مقطوع على دفع فائدة أو فروق ارتباط أو نصفة اخرى تعويضا عن التأخر في الدفع وطالما أمكن منح هذه النصفة، أو

،نص التشريع المذكور على عدم دفع فروق ارتباط كاملة أو جزئية من حيث النسبة أو المدة- تضاف الفائدة المحددة في نفس التشريع الى مبلغ الدعوى.

(ه) لرئيس دائرة التنفيذ، بناء على طلب المحكوم عليه ولأسباب خاصة يجري تدوينها، تخفيض فروق الارتباط والفائدة المضافة أو الفائدة المضافة بموجب الفقرتين(ب) و-(ج).

(و) تسري أحكام المادة ٧ من قانون الحكم بالفائدة وفروق الارتباط على الفائدة المذكورة في الفقرتين(ب) و-(ج)'.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٤٣- في المادة ٨1ج من القانون الأصلي-

(1) في الفقرة(ب)، بدلا من ٦٩د(ا) أو المادة ٦٩ط' يحل "المواد ٦٦أ، ٦٩د(أ) أو ٦٩ط أو المحكوم عليه المعسر الذي عمل كشاغل منصب في شركة حسب تعريفه في قانون

الشركات لسنة ٥٧٥٩-١٩٩٩' أو أسس شركة أو هيئة حكمية اخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بدون الاستناد الى أمر من مسجل دائرة التنفيذ، خلافا لأحكام المادة ٦٩د(ب)".

(2) تلغى الفقرة(ج).

(") في الفقرة(د)، بدلا من "بأمواله أو بمصادر دخله" يحل "بأمواله أو بمقدار دخله ومصادره وحالته الاقتصادية وسفراته الى الخارج ومرات دخوله الى اسرائيل وديونه ومصروفاته".

المادة ٤٤-بعد المادة ٨٨ من القانون الأصلي يحل: "الذيل الأول

(المادة ٦(ج)) التفاصيل الخاضعة للتوثيق

١-الاسم الشخصي واسم العائلة.

٢-رقم الهوية.

الذيل الثاني

(المواد ٧/(١)(٢)، ٧ب(/٢)، ٧ب(/٢)) القسم الأول

تعديل المادة ٨١ج

اضافة

الذيل الأول والذيل الثاني والذيل الثالث والذيل الرابع والذيل الخامس

الحقل ب

نوع المعلومات

معلومات عن مصادر الدخل ومقداره، صاحب العمل، رقم الحساب في البنك وحالة العمل.

الحقل أ

لمة ا-مؤسسة التأمين الوطني

١٢ ك .ق . سنة ٥٧٥٩ ص ٣٧٦

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

٩٨

الحقل ب

نوع المعلومات

معلومات عن اشهار افلاس، أمر حراسة قضائية، أمر تصفية مؤقتة وأمر بتجميد

اجراءات.

معلومات عن سفراته الى الخارج وعن مرات دخوله الى اسرائيل.

معلومات عن رهون جمعية تعاونية محكوم عليها.

معلومات عن أسهم في ملكية المحكوم عليه، عن حقوق المحكوم عليه في شركة عادية، عن كون المحكوم عليه عضوا في مجلس ادارة شركة، وبصدد الشركة المحكوم عليها- عن رهونات أموال المحكوم عليها.

معلومات عن حقوق في وسائط الملاحة المسجلة باسم المحكوم عليه.

معلومات عن حقوق في وسائط الطيران المسجلة باسم المحكوم عليه.

معلومات عن المركبات المسجلة باسم المحكوم عليه.

معلومات عن العتاد الميكانيكي الهندسي المسجل باسم المحكوم عليه.

معلومات عن حقوق المحكوم عليه في

العقارات التي تديرها مديرية عقارات اسرائيل.

معلومات عن حقوق المحكوم عليه المسجلة في السجلات العقارية .

الحقل أ الجهة

٢-الحارس القضائي الرسمي

٣-دائرة تسجيل السكان

٤-مسجل جمعيات التعاون

٥-مسجل الشركات والشركات العادية

٦-مسجل وسائط الملاحة

٧-مسجل وسائط الطيران

٨-سلطة الترخيص

٩- المشرف على تسجيل العتاد الميكانيكي الهندسي في وزارة المواصلات والسلامة في الطرق

١٠-مديرية عقارات اسرائيل

١١-دائرة تسجيل العقارات

٩٩

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



الحقل ب

نوع المطومات

معلومات عن حقوق المحكوم عليه في عقارات مسجلة لدى الهيئة الحكمية.

معلومات عن رهون أموال المحكوم عليه.

معلومات عن مجموع مصروفات المحكوم عليه خلال السنة السابقة لتاريخ صدور الأمر.

معلومات عن مجموع مصروفات المحكوم عليه عن استهلاك الكهرباء خلال السنة السابقة لتاريخ صدور الأمر.

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الحقل أ الجهة

١٢- هيئة حكمية وأيضا بواسطة ممثلها أو وكيلها، تنظم سجلا بحقوق معدة للتسجيل في السجلات العقارية بموجب عقد ببيع شقة، أو هيئة حكمية تعهدت بعقد مع وزارة البناء والاسكان أو مع مديرية عقارات اسرائيل على بيع عقارات أو تأجيرها أو ادارتها، والعمل على تسجيل هذه الحقوق في السجلات العقارية

١٣- مسجل الرهون

٤ا-صاحب رخصة عامة بتقديم خدمات اتصال داخلية- قطرية ثابتة أو خدمات تلفون خلوي بموجب قانون الاتصالات (الاتصالات البعيدة والبث) لسنة ٥٧٤٢- ٩٨٢ ا(فيما يلي- قانون الاتصالات)"

١٥-صاحب رخصة توزيع وصاحب رخصة توريد حسب تعريفهما في قانون مرفق الكهرباء لسنة ٥٧٥٦-

٩٩٦ا"(فيما يلي- قانون مرفق الكهرباء)

١٣ ك .ق . سنة ٥٧٤٢ ص ٤٠٢ ١٤ ك .ق .سنة ٥٧٥٦ ص ٤٥٤

) ٠٠

الحقل ب

نوع المعلومات

معلومات عن مجموع مصروفات المحكوم عليه خلال السنة السابقة لتاريخ صدور الأمر وعن القروض التي تلقاها من الشركة ولم تسدد بعد.

حقوق المحكوم عليه لدى الهيئة البنيكة والكفالات البنكية النافذة المفعول والتي قدمت بناء على طلب المحكوم عليه والقروض التي تلقاها من الهيئة البنيكة ولم تسدد بعد

(ا) حقوق المحكوم عليه لدى المؤمن.

(٢) القروض التي تلقاها المحكوم عليه من المؤمن ولم تسدد بعد

والكفالات النافذة المفعول التي قدمت بناء على طلبه.

(ا) حقوق المحكوم عليه في صندوق المكافآت الذي تديره الشركة المديرة.

(٢) القروض التي تلقاها المحكوم عليه من الشركة المديرة أو من أموال صندوق المكافآت التي تديرها ولم تسدد بعد.

الحقل أ

الجبة ١٦-شركة بطاقات اعتماد

١٧-هيئة بنكية

٨ا-مؤمن حسب تعريفه في قانون مراقبة الخدمات المالية

إلإ إ)ة٥٧٤١-

١٩-شركة مديرة حسب تعريفها في قانون مراقبة الخدمات المالية(صناديق المكافآت)

لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥

١٥ ،ق . سنة ٥٧٤١ ص ٣٧٠

١٠١

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

الحقل ب

نوع المعلومات جرجرج أحكام المحاكم في دعاوى المطالبة بنقود أو

بمطلب ذي قيمة مالية يكون المحكوم عليه طرفا فيها، وما قدم فيها من كفالات أو ضمانات أو تأمينات، اجراءات التوقف عن الدفع الجارية ضد المحكوم عليه والقرارات المتخذة فيها ولهذا الغرض يراد "باجراءات التوقف عن الدفع" اجراءات الافلاس بموجب قانون الافلاس(نص جديد) لسنة

٥٧٤٠- ١٩٨٠، اجراءات التصفية بموجب قانون الشركات (نص جديد) لسنة ٥٧٤٣- ١٩٨٣' أو قانون الجمعيات لسنة ٥٧٤٠- ١٩٨٠" أو قانون جمعيات التعاون"، اجراءات حراسة قضائية بموجب قانون الشركات أو اجراءات تسوية أو مصالحة بموجب المادة ٣٥٠ من قانون الشركات لسنة ٥٧٥٩-١٩٩٩.

القسم الثاني

الحقل ب نوع المعلومات

تفاصيل المعاملات في حساب البنك الجاري للمحكوم عليه خلال السنة السابقة لتاريخ صدور الأمر.

تفاصيل مصروفات المحكوم عليه خلال السنة السابقة لتاريخ صدور الأمر.

الحقل أ الجهة ٢٠- ادارة المحاكم

الحقل أ الجهة

١-هيئة بنكية

٢-شركة بطاقات اعتماد

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

١٦ قوانين دولة اسرائيل، نص جدين، العدد ٣٧

١٧ . ق . سنة ٥٧٤٠ ص ٣٦٠

١٨ ق٠ف. المجلد الأول ص ٣٩٥

١٠٢

٥ ود«١

١٠٣

الذيل الثالث (المادة ٧ب(/1))

١-دائرة تسجيل السكان. ٢-سلطة الترخيص.

٣- السلطات المحلية. ٤-مؤسسة التأمين الوطني.

ه-صاحب رخصة توزيع وصاحب رخصة توريد حسب تعريفهما في قانون مرفق الكهرباء.

٦-صاحب رخصة عامة للبث بالكوابل وصاحب رخصة بث فضائي بموجب قانون الاتصالات.

٧-صاحب رخصة عامة لتقديم خدمات اتصال داخلية- قطرية ثابتة.

الذيل الرابع (المادة ٧ب(/١))

العناوين التي لا تعطى بسبب حماية المحكوم عليه

ا-عنوان في دار أو ملجا للنساء المضروبات أو للأولاد المضروبين. ٢-عنوان في ملجا لضحايا الاتجار بالبشر.

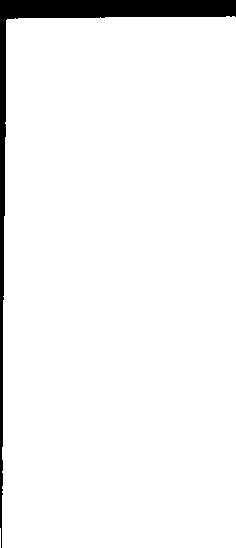
الذيل الخامس (المادة ٢٢)

المنقولات الضرورية غير القابلة للحجز

ا-حاسوب شخصي وطابعة، وينصرف الحاسوب في هذا البند الى المعنى المخصص له في قانون الحاسبات لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥"ا ولكنه لا يشمل منظومة حاسبات.

١٩ ك .ق .سنة ٥٧٥٥ ص ٧١٧

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



ا-جهاز تلفزيون أو جهاز راديو، حسب اختيار المحكوم عليه. ٣-جهاز تلفون ثابت أو تلفون خلوي.

٤- غسالة".

المادة ٤٥-بدلا من المادة ١١ من قانون جباية الضرائب'' يحل:

المادة ١ا- تسري أحكام المادتين ٢٢ و-٩٠ من قانون التنفيذ لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧ على الحجز بموجب هذا القانون بالتغييرات المقتضاة".

"الأموال غير القابلة للحجز

تعديل قانون جباية الضرائب- رقم ٧

المادة ٤٦- في المادة ٣٦ج(ج) من قانون العقاقير الخطرة(نص جديد) لسنة ٥٧٣٣-١٩٧٣"، بدلا من "المادة ٢2" يحل "البنود(1) لغاية(٦) من المادة ٢٢(١)'.

المادة ٤٧-في المادةا من قانون تعويض مصابي حوادث الطرق لسنة ٥٧٣٥-١٩٧٥""، في نهاية البند("؟) يحل "أو اثر قيد مفروض بموجب الفصل السادس/ا من قانون التنفيذ لسنة ٥٧٢٧-٩٦٧ ٢١"٠

المادة ٤٨- في قانون الافلاس(نص جديد) لسنة ٥٧٤٠-١٩٨٠" (ا) في المادة ٨٦-

(ا) في البند(؟)، بعد "والأسرة" يحل "والأجهزة الطبية والأدوية" وبدلا من كلمة "الاخرى" يحل "الاخرى، وكل ذلك".

٢٠ ق. ف. المجلد الثاني ص ١٦٠٢

٢١ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٢٧ ص ١٠٥٨ ٢٢ ك .ق . سنة ٥٧٣٥ ص ٤٦٦

٢٣ ك .ق . سنة ٥٧٢٧ ص ١٨٢

٢٤ قوانين دولة اسرائيل، نص جديد، العدد ٣٤ ص ١٢٦٣

كتاب القوانين ٢١٨٨ -1٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل قانون العقاقير الخطرة- رقم ١٠

تعديل قانون تعويض مصابي حوادث الطرق- رقم ٢٢

تعديل قانون الاقالاس- رقم ٦

١٠٤

٠١٠٥

(ب) بعد البند(ه) يحل:

"(٦) الحيوانات الأنيسة ولهذا الغرض يراد "بالحيوانات الأنيسة"- الحيوانات الموجودة في بيت المحكوم عليه أو في محلاته والتي لا تستخدم في مزاولة عمل ذي طابع تجاري.

(٧) شيء واحد من كل نوع من أنواع المنقولات المبينة في الذيل يكون ضروريا للمحكوم عليه ولأفراد عائلته الذين يعيشون معه بشرط أن لا تزيد قيمته المقدرة على المبلغ المحدد في النظام ويجوز للوزير بمرسوم أن يضيف الى الذيل أنواعا من المنقولات التي لا يبرر الثمن المتوقع من بيعها الضرر الجسيم الذي يلحقه حجزها بالمحكوم عليه أو بأفراد عائلته الساكنين معه بشرط أن لا تزيد قيمتها المقدرة على المبلغ المحدد في النظام ويفتقر النظام الصادر بموجب هذا البند لمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست".

(٢) بعد المادة ٢٤٢ يحل:

"الذيل

' (المادة ٨٦(٧))

المنقولات غير القابلة للحجز

ا-حاسوب شخصي وطابعة، وينصرف الحاسوب في هذا البند الى المعنى المخصص له في قانون الحاسبات لسنة ٥٧٥٥-١٩٩٥" ولكنه لا يشمل منظومة حاسبات.

ا-جهاز تلفزيون أو جهاز راديو، حسب اختيار المحكوم عليه. ٣-جهاز تلفون ثابت أو تلفون خلوي.

٤-غسالة".

٢٥ .ق . سنة ٥٧٥٥ ص ٧١٧

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

المادة ٤٩- في المادة ٢ج(أ) من قانون الشيكات بلا رصيد لسنة ٥٧٤١- ١٩٨١"، بدلا من "المادة ٦٩د()(2)' يحل "المادة ١٦٦(٣) أو٦٩د()\(٢)".

المادة ٥٠- في المادة ٣٧(ب) من قانون المحاكم(نص موحد) لسنة ٥٧٤٤- ١٩٨٤""، يحذف البند(؟).

المادة ٥١- في المادة 2٥(د) من قانون المساعدة القضائية بين الدول لسنة ٥٧٥٨-١٩٩٨""، بدلا من "المادة 22" يحل "البنود(ا) لغاية(٦) من المادة ٢٢(/)".

المادة ٥٢- في المادة ٩ 1(أ) من قانون مكافحة المنظمات الاجرامية لسنة ٥٧٦٣-٢٠٠٣"، يدلا من "المادة 22" يحل "البنود(ا) لغاية(٦) من المادة ٢٢(١)".

المادة ٥٣- في المادة ٦/(أ) من قانون حظر تمويل الارهاب لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥'، بدلا من "المادة ٢2" يحل "البنود(ا) لغاية(٦) من المادة ٢٢(١)".

المادة ٤- في المادة ٨(أ) من قانون مصادرة أرباح النشر المتعلق بالجرائم لسنة ٥٧٦٥-٢٠٠٥"، بدلا من "المادة ٢" يحل "البنود(ا) لغاية (٦) من المادة ٢٢(١)".

المادة ٥٥-(أ) مع مراعاة أحكام الفقرات(ب) لغاية(د) يسري هذا القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره(فيما يلي- تاريخ بدء السريان).

٢٦ ك .ق . سنة ٥٧٤١ ص ٢٣٦ ٢٧ ك .ق .سنة ٥٧٤٤ ص ٣٦٤ ٢٨ ك .ق . سنة ٥٧٥٨ ص ٧٦٢ ٢٩ .ق . سنة ٥٧٦٣ ص ٨٥٤ ٣٠ ك .ق . سنة ٥٧٦٥ ص ١١٨ ٣١ ك .ق .سنة ٥٧٦٥ ص ٤٧٢

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

تعديل قانون

الشيكات

بلا رصيد- رقم ٨

تعديل قانون المحاكم- رقم ٥٦

تعديل قانون المساعدة القضائية بين الدول- رقم 1

تعديل قانون مكافحة

المنظمات الاجرامية- رقم ٢

تعديل قانون حظر تمويل الارهاب- رقم ٢

تعديل قانون مصادرة أرباح النشر المتعلق بالجرائم

بد سريان

١٠٦

١٠٧

(ب) تسري المادة اب من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ١٣ من هذا القانون بصدد الجهات المبينة أدناه ابتداء من المواعيد التالية:

(ا) الجهات الواردة في البيانات ٥،٢، ١١،١٠ بصدد الدين المحكوم به الذي يتجاوز ٠٠٠٠ا شيكل جديد، ٠١٣ ١٦، ١٨(١) و-١٩(١) في القسم الأول من الذيل الثاني للقانون الأصلي بصيغتها في المادة 4٤ من هذا القانون(فيما يلي- الذيل الثاني) وفي البيان ا من القسم الثاني للذيل المذكور- بعد مرور تسعة أشهر على تاريخ نشر هذا القانون.

(٢) الجهة الواردة في البيان ١٧ من القسم الأول والبيان ا من القسم الثاني للذيل الثاني- بعد مرور ١ا شهرا على تاريخ نشر هذا القانون.

(٣) الجهات الواردة في البيانات ٩، ١١ بصدد الدين المحكوم به الذي لا يتجاوز ١٠٠٠٠ شيكل جديد، ٠١٢ ٠١٤ ١٥، ١٨(٢) و-١٩(٢) من القسم الأول للذيل الثاني، وفي البيانات ٥، ٦ و-٧ من الذيل الثالث- ابتداء من التاريخ الذي يحدده وزير العدل بمرسوم يصدره بمصادقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست، ويجوز له تحديد مواعيد مختلفة لجهات مختلفة بشرط أن يستكمل تطبيق المادة اب من القانون الأصلي بما لا يتأخر عن ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا القانون(في هذا البند- الموعد المحدد)، فاذا لم يستكمل التطبيق حتى الموعد المحدد يبدأً سريان المادة المذكورة بصدد الجهات المذكورة في هذا البند ابتداء من الموعد المحدد.

(ج) تسري المادة ا من هذا القانون والمواد ١، ٢، ٤،٣، ٥، ٥ج، oز، ٥٨،٤٨٠٢٥٠١٩ و-٦٩أ من القانون الأصلي بصيغتها في المواد ٢، ٠٨٠٧٠٥٠٤٠٣ ٠٢٠٠١٧٠٩ ٢٦٠٢٤ و-٢٩ من هذا القانون اعتبارا من ه طبيت ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٦/١).

(د) تسري المادة 4٩ج من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٢٣ من هذا القانون اعتبارا من ٩ تموز ٥٧٦٩(٢٠٠٩/٧/١).

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



المادة ٥٦-(I) تسري أحكام المادة ٣(أ) من القانون الأصلي بصيتها في المادة من هذا القانون بعد ١٨ شهرا من تاريخ بدء السريان حتى على من عمل بصفة مسجل في دائرة التنفيذ عشية تاريخ بدء السريان.

(ب) تسري أحكام المادة صز من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٩ من هذا القانون بصدد الشكوى التي تقدم منذ تاريخ بدء سريان المادة المذكورة فما بعد.

(ج) تسري أحكام المادة ب من القانون الأصلي بصيتها في المادة ١3 من هذا القانون بعد مرور ستة أشهر على تاريخ بدء السريان حتى على طلب تنفيذ حكم المحكمة المقدم قبل تاريخ بدء السريان.

(د) تسري أحكام المادة ٣٨(ج) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٢١ من هذا القانون على عقود الرهن العقاري وعقود الرهن الحيازي المبرمة فقط منذ تاريخ بدء السريان فما بعد، غير أنه بالنسبة لعقود الرهن الحيازي أو عقود الرهن العقاري المبرمة قبل تاريخ بدء السريان تقرأ المادة 2٨(ج) بصيغتها عشية تاريخ بدء السريان وكأنه ورد في نهايتها ما يلي "ولأغراض هذه المادة لا يعتبر سند الرهن العقاري او عقد الرهن الحيازي وكأنه نص على ان المحكوم عليه لن يتمتع بحماية هذه المادة اذا ثبت لمسجل دائرة التنفيذ بأنه لم يشرح للمحكوم عليه حقه في السكن البدلي والمغزى الذي يترتب عليه تنازله عنه".

(د) تسري أحكام الفصل السادس/ا من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٢٧ من هذا القانون بعد مرور ستة أشهر على تاريخ بدء السريان حتى على طلب تنفيذ حكم المحكمة المقدم قبل تاريخ بدء السريان.

(و) تسري أحكام المادة ٨٠(ب) و-(ب/ا) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٣٩ من هذا القانون على الاستئناف المقدم من تاريخ بدء السريان فما بعد.

المادة ٥٧-(ا) خلال المدة التي تبدأ منذ انتهاء ٢٤ شهرا من تاريخ بدء السريان ولمدة ٢٤ شهرا، تقرأ المواد التالية كما يلي:

(ا) في المادة 4أ(أ) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٦(٢) من هذا القانون، بدلا من "٥ و-٧٠" يقرأً "و-٥٨".

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)

سريان وأحكام انتقالية

حكم مؤقت وواجب تقديم تقرير

الى الكنيست

١٠٨

(ا) في المادة ٨(د) من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ١٦ من هذا القانون، لا يقرأ الرقم "٧٠".

(٣) لا تقرأ المادة ٧٠ من القانون الأصلي بصيغتها في المادة ٣٣ من هذا القانون.

(؟) في المادة ٧٤(ب) من القانون الأصلي، بدلا من "٧أ، ٦٩ج لغاية ٦٩يج و-٧٠" يقرأ٧أ و-٦٩ج لغاية ٦٩يج".

(ه) في المادة ٧4يج من القانون الأصلي، لا تقرأ عبارة "بما في ذلك حبس المحكوم عليه".

(ب) لا تسري أحكام الفقرة(ا) على دين النفقة بمبلغ يتجاوز ٢٠٠٠ شيكل جديد الذي تستوفيه مؤسسة التأمين الوطني بموجب قانون

النفقة(ضمان دفعها) لسنة ٥٧٣٢-٩٧١ ١""

(ج) خلال المدة الممتدة منذ تاريخ بدء السريان وحتى نهاية أربع سنوات من هذا الموعد، يقدم وزير العدل الى لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة الكنيست تقريرا كل ستة أشهر عن تطبيق أحكام الفصل السابع/ا من القانون الأصلي بصيغته في المواد ٣٠ لغاية ٣٤ من هذا القانون، بما فيها المدة المذكورة في الفقرة(ا) وعن تأثيرها على دفع الديون

باجراءات التنفيذ.

دانيئيل فريدمان وزير العدل

اهود اولمرت رئيس الحكومة

داليا ايتصيك رئيسة الكنيست

شمعون بيرس رئيس الدولة

١٠٩

٣٢ . ق . سنة ٥٧٣٢ ص ١٥٤

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨)



ر

كتاب القوانين ٢١٨٨ -١٨ حشفان ٥٧٦٩(١٦ تشرين الثانى ٠٨ ٢[

طبع في مطبعة الحكومة اورشليم

1SSN 0334-3685

2188 n٥

١١٠

الثمن ٠ار٧ا شيكل جديد

،

TU5»٦ 7٦v3

<٦p5 ٦7 12٦٦ 3ح, لا1Nn% 7٦C1 -7ح U-1لا5 ٥7٦¥2٦ ,

٦12٦٦ »٧٦- ٦٦3٥- .p72٦ ٧٤٣ ٦25»m>

8Nح ٦v2%%' ٦72p- n٦77٦٦ 52٦-ح.

-٠٠3٦٦ %y٦

.(N٦٦O15 ٦217N٦) DU5275٦٦ ٦28

